المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العولمة واثرها على الامن الاقتصادي العربي
اسم الكاتب: خليل محمد شهاب الجبوري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1906
تاريخ الاسترداد: 2026/11/25 01:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العولمة
واثرها على الامن الاقتصادي العربي

الاستاذ المساعد الدكتور
خليل محمد شهاب الجبوري
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

١. المقدمة

تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر العولمة على الامن الاقتصادي العربي، ولتحقيق هذا الهدف علينا ان نتعرف اولا على ماهية العولمة، وما هو المقصود بالامن الاقتصادي العربي. فلا يوجد مفهوم واحد للعولمة، بل تعددت التعاريف والمفاهيم لهذه الظاهرة في الادب الاقتصادي، وكذلك الوضع ايضا بالنسبة لمفهوم الامن الاقتصادي. فلا يوجد مفهوم واحد متفق عليه في الادبيات حتى يمكن استخدامه في تحليلنا لاثار العولمة على الامن الاقتصادي في الدول العربية، اما ما نشير اليه اختصارا بالامن الاقتصادي العربي. وحيث ان الامن الاقتصادي في أي دولة يتحدد بدرجة كبيرة بخصائصها الاقتصادية من حيث عناصر انتاجها، وهيكلها القطاعي ووفرة مواردها ... الخ، فإن دراسة اثر العولمة على الامن الاقتصادي العربي يتطلب بالضرورة دراسة الخصائص الاقتصادية للدول العربية.

وبناء عليه ، تنقسم هذه الدراسة الى خمسة اقسام شاملة المقدمة. يشمل القسمين الثاني والثالث استعراض التعاريف المختلفة للعولمة والامن الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية. ثم اختيار المفهوم الذي سنستخدمه لكل من هذين المتغيرين في هذه الدراسة. ويتعرض القسم الرابع للخصائص الاساسية للدول العربية التي لها انعكاساتها على الامن الاقتصادي بها. واخيرا يشمل القسم الخامس تحليل الاثار المتوقعة للعولمة على الامن الاقتصادي في الدول العربية.

٢. ماهية العولمة :

العولمة ظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت، فهي قديمة اذا ماحصرناها في حجم التجارة الدولية،حيث ان نسبة التجارة الدولية التي الناتج المحلي في الدول الصناعية لم تصل الى مستواها عام ١٩١٣ الا في اواخر الستينات او السبعينات، وفي بعض الدول لم تصل الى هذا المستوى بعد، مثل الوضع في استراليا، الدانمارك، اليابان، والمملكة المتحدة (١٩٩٨ Feensra) وكلمة العولمة تعتبر ظاهرة حديثة اذا ما وسعنا مفهومها بحيث يشمل التجارة

الدولية، والتدفقات المالية، وانتقال الانتاج[1].الخ من نتائج جولة اوروجواي الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات ١٩٩٤) التي بدأ تطبيقها مع تأسيس منظمة التجارة العالمية[2] في عام ١٩٩٥.

واهتمامنا في هذه الدراسة ينصب على المفهوم الحديث للعولمة الذي يتمثل في اتفاقية الجات ١٩٩٤، التي تنفذ بنودها وقوانينها عن طريق منظمة التجارة العالمية، وبما انه ليس هناك تعريف موحد للعولمة، فأننا سنقوم بأستعراض التعريفات المختلفة في الادبيات الاقتصادية لاختيار التعريف المناسب من الناحية العملية لاستخدامه في دراستنا هذه.

تفهم العولمة عند البعض على انها مفهوم تجريدي لايشير الى هدف محدد وانما هو تفسير تطور اجتماعي معين (LUBBERS ١٩٩٨) واخرون يفسرون العولمة على انها عملية يصبح بموجبها مفهوم الانتماء الى وطن محدد الجنسية امر غير وارد، وبناء على هذا المفهوم الاخير، يمكن التمييز بين نوعين من العولمة في الادبيات الاقتصادية: عولمة الاستهلاك، حيث تكون جنسية المستهلك مستقلة تماما عن البلد الذي يصنع فيه المنتج الاستهلاكي، وعولمة الانتاج الملكية التي تشير الى ان جنسية المالك لعناصر الانتاج او المسيطر عليها (أي المنتج) مستقلة تماما عن البلد الذي يتم فيه الانتاج (HEAD ١٩٩٧).

ميشيل كامديسو، الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي، وصف العولمة على انها كيان هندسي مكون من ٧ مقاطع: الامكانيات الكامنة الكبيرة للنمو والرفاهية التي توفرها العولمة للدول التي تندمج في الاقتصاد العالمي، والاندماج (اندماج الدول الفقيرة في الاقتصاد العالمي سيسرع من عملية التنمية بها)، والاجماع العالمي على اهمية تحرير التدفقات المالية والقاعدة الذهبية التي تتمثل في الشفافية، واسلوب الحكم الجديد، ووضع قواعد متفق عليها لافضل الاساليب التطبيقية، واعطاء الفرصة للمنهج متعدد الاغراض (Multilateral Approach) لمعالجة المشاكل المالية ذات الطبيعة العالمية (CAMDESSUS ١٩٩٨).

منظور اخر للعولمة في الادبيات الاقتصادية يتمثل في التفرقة بينها وبين مفهوم التدويل (Internationalization) وبناء على هذا المنظور، مايعيشه العالم اليوم هو ظاهرة التدويل وليس ظاهرة العولمة، فالفرق بين اقتصاد دولي واقتصاد عالمي يتوقف على الوحدات التي يتكون منها العالم، ففي الاقتصاد الدولي تقوم التجارة والتدفقات المالية بين الدول بناء على القواعد والقوانين الخاصة بهذه الدول، بينما في الاقتصاد العالمي تقوم هذه التدفقات بناء على قواعد وقوانين عالمية موحدة تنشأ وتنفذ عن طريق مؤسسات دولية (Hirst & Thompson ١٩٩٦).

وربما اكثر التعاريف عملية في الطبيق هو الذي يعرف العولمة على اساس اهم ابعاد هذه الظاهرة . فبناء على هذا التعريف، اهم ابعاد العولمة هي: تحرير التجارة، تحرير التدفقات المالية، نقل الانتاج (أي انتقال بعض السلع من الدول المتقدمة الى النامية

---

[1] Outsourcing of Production.
[2] World Trade Organization (WTO).

وزيادة التنسيق فيما بين المؤسسات الاقتصادية والاطر التنظيمية لدول العالم (Cardoso ١٩٩٦; Sachs ١٩٩٨).

ولدراسة اثر العولمة على الامن الاقتصادي العربي، لابد ان نتعرف اولا على الوضع الحالي للعولمة في ظل ابعادها الاربعة المذكورة اعلاه، واهم المستفيدين الحاليين (الدول المتقدمة مقابل الدول النامية) بالنسبة لكل بعد من هذه الابعاد حتى يمكننا ان نقيم اثرها المتوقع على المنطقة العربية.

وبالنظر الى التجارة الدولية، وهي احدى الابعاد الاربعة للعولمة . نجد ان الجزء الاكبر منها يقوم فيما بين الدول الثالوث[٣]. (الولايات المتحدة الامريكية، واوربا الموحدة، واليابان) وفيما بين الشركات متعددة الجنسيات[٤]. ففي عام ١٩٩٢ مثلا، كان ٦٩,٩% من الصادرات في العالم يتم بين الدول الثالوث[٥] التي تضم فقط ١٤% من سكان العالم (Hirst& Thompson ٣,٢ &٣٣) وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات المستفيدين الاساسيين ايضا من التجارة الدولية، فحوالي ٨٠% من تجارة الولايات المتحدة الامريكية تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، وينطبق ذلك على الدول المتقدمة الاخرى، كذلك ٩٠% من الشركات متعددة الجنسيات، المركز الرئيسي لها موجود في الدول المتقدمة (٥٣; ١٩٩٨ Hirst& Thompson).

اما بالنسبة لدول الجنوب، فقد انخفض حجم التجارة بينها وبين دول الشمال كنسبة من التجارة الدولية نتيجة لانخفاض حصة المواد الخام في التجارة الدولية، ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض اسعار البترول بعد ١٩٨٥ وتدهور معدل التبادل الدولي بالنسبة للمواد الخام (Jilbrto & Mommen ،١٩٩٨) وانخفاض حجم التجارة فيما بين الشمال والجنوب، وضعف حصة التجارة البينية فيما بين الدول النامية يشير الى تهميش دول العالم الثالث بالنسبة لهذا البعد من العولمة.

وتمثل التدفقات المالية البعد الثاني من العولمة، فتحرير التدفقات المالية يشمل التدفقات المالية قصير الاجل[٦]. والاستثمار الاجنبي المباشر[٧]. والاخير هو اهم مكون في التدفقات المالية في دول العالم الثالث بسبب اثره على التنمية الاقتصادية بها، فاذا نظرنا الى توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم نجد انها مركزة في الدول المتقدمة.ففي الثمانينات

---

[٣] Triad Countries.

[٤] يفضل تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات (Mulitnational Corpration) وليس الشركات عابرة القارات، (Transnational Corporations) حيث ان اغلبية هذه الشركات تنتمي الى دول معينة، هي الدولة الام، وتتبع قوانينها وسياساتها. اما الشركات عابرة القارات فهي لاتنتمي الى دولة الام، ولاتطبق او تلتزم بقوانين وسياسات دولة بعينها، والشركات عابرة القارات التي تعمل حاليا في العالم قليلة العدد للغاية (Hirst & Thompson ١٩٩٨).

[٥] تشمل الصادرات فيما بين دول الاتحاد الاوروبي.

[٦] Short- term Capital Flows.

[٧] Foreign Direct Investment (FDI).

ذهبت ٧٥% من الاستثمارات المباشرة الى دول الثالوث (الولايات المتحدة الامريكية، اوربا، واليابان) وفي بداية ١٩٩٠ كان ٧٥% من اجمالي رصيد الاستثمارات المباشرة في العالم موجود بالفعل في دول الثالوث بالاضافة الى ٦٠% من تدفقات هذه الاستثمارات (١٩٩٨ Hirst& Thompson) وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات مستفيد اساسي ايضا بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة. ففي عام ١٩٩٠. كانت اكبر مئة شركة منهن لديها ثلث اجمالي رصيد الاستثمارات المباشرة المتواجدة في العالم و١٤% من تدفقات هذه الاستثمارات، ٦٠% من اجمالي الاستثمارات المباشرة وجه الى الصناعات التحويلية ، ٣٧% الى الخدمات و٣% الى القطاع الاولى (١٩٩٨، Hirst& Thompson).

اما الجنوب فهو مهمش ايضا بالنسبة لهذا البعد من العولمة. فـ ٥% فقط من رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم يأتي من الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية. يضاف الى ذلك ان ٣/٢ الاستثمارات المباشرة المتدفقة على الدول النامية تذهب الى عشر دول فقط[٨]. تاركة غالبية دول العالم الثالث تعاني من النقص الحاد في هذه الاستثمارات بالرغم من حاجتها الملحة اليها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بها.

وبمقارنة معدل نمو الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالتجارة الدولية، نجد ان الاولى تزيد بمعدلات كبيرة عن الثانية مما يعكس مدى اهمية الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات بالنسبة لاقتصاديات دول العالم – متقدمة ونامية. ويقدر معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيما بين ١٩٨٣و١٩٩٠ بـ ٣٤% بالمقارنة بمعدل نمو ٩% بالنسبة للتجارة الدولية، أي ان معدل النمو السنوي للاستثمارات الاجنبية المباشرة كان اربعة امثال معدل نمو التجارة الدولية (١٩٩٨ Hirst& Thompson) وفي تقدير اخر، معدل النمو السنوي للاستثمارات الاجنبية المباشرة كان ثلاثة امثال معدل نمو التجارة الدولية، وتقريبا اربعة امثال معدل نمو الانتاج (١٩٩٨، Jilberto & Mommen) . وبالرغم من اختلاف التقديرات الا ان المصدرين اجمعا ان معدل نمو الاستثمارات الاجنبية المباشرة يفوق كثيرا معدل نمو التجارة الدولية. وبمعنى ذلك انه في ظل العولمة، لم تعد التجارة الدولية هي القاطرة للنمو والتنمية في العلاقات بين الدول كما كان الوضع سابقا، بل هناك متغيرات اخرى اكثر اهمية في هذا المجال ولابد من توجه الدول النامية اهتمامها اليها، واهم هذه المتغيرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وتحرير تدفقات رأس المال قصيرة الاجل يخفض من المخاطر ويعظم من الربح بالنسبة للمستثمرين في الاسواق المالية. فالاسواق المالية الدولية تتيح لمواطني الدول المختلفة فرصا افضل للاستثمار بالمقارنة بالاسواق المالية المحلية (١٩٩٨ Obstfeld) ولكن من ناحية اخرى، تحرير رأس المال قصير الاجل له اثاره السلبية على الاستثمار والانتاج، فبالرغم من الاثار الايجابية المذكورة، الا ان المكسب الكبير والسريع الذي يمكن ان يحققه رأس المال المباشر في فترة قصيرة من الوقت بالانتقال بين الاسواق المالية المختلفة، يخفض

---

[٨] هذه الدول هي : سنغافورة، المكسيك، الصين، البرازيل، ماليزيا، هونج كونج، الارجنتين، تايلاند، مصر، وتايوان (Table ٣,٢ :١٩٩٨ Hirst& Thompson).

من عرض رأس المال المتاح للاستثمارات المباشرة، فلقد لوحظ ان الزيادة في الارباح المحققة من عولمة الانتاج لم تؤدي الى زيادة الاستثمارات في الانتاج بالقدر المتوقع، وذلك بسبب تحويل جزء يعتد به من هذه الارباح الى الاتثمار في الاسواق المالية بدلا من اعادة استثمارها في الانتاج.

وتتميز العولمة ايضا بتدويل الانتاج[9] وهو ما يعرف ايضا في الادبيات الاقتصادية بنقل الانتاج. هذا هو البعد الثالث للعولمة، ففي الوضع الحالي للعولمة، من المتعارف عليه ان انتاج سلعة واحدة يوزع فيما بين عدة دول لتخفيض التكلفة وتعظيم الربح. وتقود الشركات متعددة الجنسيات هذا الاتجاه، فلقد قدر ان ثلثي اجمالي التجارة في الولايات المتحدة الامريكية تتم فيما بين الشركات متعددة الجنسيات (Hirst& Thompson) فتكامل الانتاج بين الدول يؤدي في حد ذاته الى زيادة التجارة نتيجة لانتقال مدخلات الانتاج عدة مرات فيما بين الدول خلال العملية الانتاجية (Feenstra ١٩٩٨) فأنتقال انتاج بعض السلع، او بعض مدخلات السلع، الى الدول النامية حيث الاجور المنخفضة ادى الى ظهور ادبيات كثيرة تبحث في تأثير هذا الاتجاه على سوق العمل في الدول المتقدمة، ويرى البعض انه نتيجة لهذا الاتجاه، تعاني الدول المتقدمة من زيادة البطالة فيما بين العمالة غير الماهرة وتدهور توزيع الدخل بها نتيجة لزيادة الفجوة بين اجور العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة (Kim ١٩٩٧).

وتذهب بعض الادبيات الاقتصادية الى ان هناك اكثر من متغير مسؤول عن تدهور اوضاع العمال غير الماهرة ونمط توزيع الدخل في الدول المتقدمة، وتختلف الدراسات بالنسبة للاوزان النسبية التي تعطيها كل منها لكل من هذه المتغيرات. فبعض الدراسات ترجع السبب الرئيسي لزيادة بطالة العمالة غير الماهرة وتدهور توزيع الدخل في الدول المتقدمة الى انتقال انتاج بعض سلع الصناعات التحويلية الى الدول النامية (Feenstra & ١٩٩٧ Feenstra ١٩٩٨: Hanson) ويذهب اخرون الى ان اثر هذا البعد (انتقال الانتاج) على سوق العمل في الدول المتقدمة هامشيا، وانما السبب الرئيسي يرجع الى التقدم التكنولوجي السريع الذي يؤدي الى تخفيض استخدام العمالة غير الماهرة ، وزيادة الطلب على رأس المال والعمالة الماهرة في الانتاج (IMF ١٩٩٧ Burtless ١٩٩٥) ويرى البعض ان انتقال انتاج بعض السلع الى الدول النامية يمكن ان يؤدي الى افادة كبيرة للدول المتقدمة اذا ما كانت هناك مرونة في سوق العمل وفي آليات عمل الاقتصاد بحيث يتم نقل عناصر الانتاج الى القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة بالنسبة لوحدة المدخل الانتاجي. بدلا من الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة.

وبالرغم من ان الدولي المتقدمة تنتج اكثر من ٣/٢ الناتج المحلي على مستوى العالم[10]، وبالرغم من ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية، حتى في

---

[9] **Internationalization of Production.**

[10] بناء على توزيع الناتج المحلي على مستوى العالم فيما بين الدول، يبلغ نصيب الدول المتقدمة منه ٦٩,٦% في السبعينات والثمانينات، أي فيما بين ١٩٧٠-١٩٨٩ (Hirst& Thompson ١٩٩٨ Table ٣,٤).

فترات الذروة، يمثل نسبة ضئيلة للغاية من رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتواجد في الدول المتقدمة[١١]. الا ان الدول المتقدمة تنظر الى نقل انتاج السلع ذات الكثافة المرتفعة في استخدام العمالة غير الماهرة الى الدول النامية على انها تهديد لاقتصادياتها، اذا كان هذا التهديد صحيحا فأن معنى ذلك ان الدول المتقدمة ستواجه بأنهيار في اسواق المال والانتاج لديها مما قد يجعلها تفرض ضرائب جمركية مرتفعة تستبعد بها منتجات دول العالم الثالث. في هذه الحالة سيقضى على الجات بسبب ضرورات سياسية (١١٩: ١٩٩٨ Hirst& Thompson).

البعد الرابع للعولمة هو انتشار نطاق اقتصاد السوق عالميا، فالدولة كانت تلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد في كثير من الدول النامية في الستينات والسبعينات، وفي الثمانينات والتسعينات تركت كثير من الدول النامية هذا النظام، واتجهت الى نظام اقتصاد السوق بناء على سياسات الاصلاح الاقتصادي المعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي حالات كثيرة لم تؤدي فرض سياسات الاصلاح هذه الى تحقيق اهداف الدول النامية من زيادة الانتاج ورفع الدخول، وانخفاض البطالة ... الخ ، من الاهداف التي تضعها هذه الدول في اعلى سلم اولوياتها القومية، فنجاح هذه البرامج انصب على الجانب المالي فقط، مثل خفض عجز ميزانية الحكومة ومعدل التضخم. وفي دول كثيرة ومنها الدول العربية، كانت لبرامج الصندوق والبنك هذه اثار سلبية على الاقتصاد مثل زيادة البطالة، والفقر، وتدهور توزيع الدخل، وبناء على ذلك ، فعلى الرغم من ان اتجاه البناء المؤسسي للنظام الاقتصادي في دول العالم نحو تطبيق اقتصاد السوق سيسرع من العولمة، الا ان ثمار هذه العملية لم ولن توزع بالتساوي فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية. فالجوة الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة الموجودة بين المجموعتين من الدول متوقع ان تكون اكبر مستقبلا.

٣. الامن الاقتصادي العربي:

لايوجد تعريف محدد وصريح عن الامن الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية، فما هو شائع في هذه الادبيات التعريفات الخاصة بالامن الغذائي والامن العسكري، ولا شك ان الامن الغذائي جزء اساسي من الامن الاقتصادي، بل هو قلب هذا المفهوم، ولكن في نفس الوقت ليس مرادفا له. فالامن الاقتصادي اكثر شمولا للامن الغذائي بحيث يشمل ضمان الحصول على السلع والخدمات الاخرى التي يحتاجها الانسان بالاضافة الى الغذاء. فالامن الاقتصادي يقع في تعريفنا. فيما بين الامن الغذائي والامن الانساني حيث يشمل الاخير بالاضافة الى الحصول على الاحتياجات الاساسية المادية من غذاء، وكساء، ومأوى، وتعليم...الخ ، حق التمتع بالديمقراطية وحرية المشاركة السياسية والاجتماعية بدون قيود[١٢].

---

[١١] يذهب كروجمان (Krugman) الى ان صافي تدفقات الاستثمارات منذ ١٩٩٠ خفضت رصيد الدول المتقدمة من رأس المال بمقدار نصف في المائة فقد (٥٠%) مذكور في (١١٧: ١٩٩٨ Hirst& Thompson).

[١٢] لمزيد من التفصيلات عن مفهوم الامن الانساني ، انظر (١٩٩٩ Thomas & Wilhiin).

اجمالي الدخل المحلي للمنطقة. وتحقق المملكة العربية السعودية اعلى دخل محلي فيما بين الدول العربية (٢١ من اجمالي الدخل المحلي للمنطقة). اما المجموعة (٢) فلديها ٦٧,٣% من السكان وتحقق ٣٣,٨% من الدخل المحلي في المنطقة العربية، ويـنعكس ذلك على متوسط دخل الفرد المرتفع كثيرا في دول المجموعة (١) بالمقارنة بمتوسط دخل الفرد في المجموعة (٢).

فكما نرى في جدول(١) عدد السكان في الدول النفطية في ١٩٩٨، بأستثناء السعودية، اقل من ٣ مليون نسمة، بينما عدد السكان في المملكة العربية السعودية ٢٠ مليون نسمة، وبالنسبة للدول النفطية غير الخليجية في المجموعة (١) نجد ان الجزائر لديها اكبر عدد من السكان، حيث يبلغون ٣٠ مليون نسمة، اما في المجموعة (٢) فعدد السكان في ١٩٩٨ في نصف دول المجموعة (لبنان، تونس، الاردن، جيبوتي، وسوريا) يقلون عن ١٠ ملبون نسمة. بينما يقل عدد السكان عن ٢٠ مليون نسمة في دولتين (سوريا واليمن) ويبلغون حوالي ٣٠ مليون نسمة في المغرب والسودان، وحوالي ٦١ مليون نسمة في مصر، واكبر معدل لنمو السكان سنويا في المنطقة العربية نجده في الدول الخليجية في المجموعة (١) حيث يبلغ ٢,٩% بالمقارنة بـ ٢٥% في المجموعة (٢) و ٢,٠% في الدول النفطية غير الخليجية في المجموعة (١) وبمقارنة متوسط معدل نمو السكان في المنطقة العربية بالدول الاخرى في العالم، نجد ان خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ كان اكبر من متوسط معدل النمو السنوي للسكان في مجموعة الدول منخفضة الدخل (٢%) ومجموعة الدول متوسطة الدخل (١,٥%) ومجموعة الدول مرتفعة الدخل (٠,٧%) (World Bank ٢٠٠٠ a، Table ٣).

واحد نتائج معدل النمو المرتفع للسكان في المنطقة العربية هو انخفاض نسبة القوى العاملة الى السكان، وتبلغ متوسط هذه النسبة في ١٩٩٨ (والتي تعرف ايضا بنسبة المشاركة) حوالي ٣٧% في الدول الخليجية في المجموعة (١) وفي دول المجموعة (٢)، ٣١% في الدول النفطية غير الخليجية في المجموعة (١) (جدول رقم(١)) هذه النسبة تقل كثيرا عن النسبة المماثلة في الدول منخفضة الدخل، ومتوسطة الدخل، ومرتفعة الدخل، حيث تبلغ هذه النسبة في عام ١٩٩٨، ٥٠%، و٤٤%و ٤٨,٦% في الثلاث مجموعات على التوالي (حسبت من: Table ٣، World Bank ٢٠٠٠a).

هذه النسبة المنخفضة للمشاركة في قوة العمل في المنطقة العربية ادت الى ارتفاع نسبة الاعالة (Support Burden Ratio) في المنطقة[١٣]. وتبلغ هذه النسبة ٣و٤ في كل الدول العربية، بأستثناء الصومال والامارات، وذلك بالمقارنة بـ٢ في الدول المتقدمة (مثل فرنسا، المانيا، الولايات المتحدة الامريكية)، وفي الدول المصنعة حديثا مثل (هونج كونج، وسنغافورة) (Korayem ١٩٩٨) وهذا يعني ان كل فرد عامل في الدول العربية يعول من ٣-٤ افراد في المتوسط، بينما كل فرد عامل في الدول المتقدمة والدول المصنعة حديثا-حيث الدخل ايضا مرتفع- يعول في المتوسط فردين فقط.

[١٣] هذه النسبة تساوي عدد العاملين/ عدد السكان.

ومن النتائج الاخرى لارتفاع معدل نمو السكان، ارتفاع نسبة صغار السن من السكان (تحت ١٥ عاما) بناء على بيانات البنك الدولي، تبلاغ نسبة السكان اقل من ١٥ عام الى اجمالي السكان في ١٩٩٨ في معظم منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وهي ممثل جيد للمنطقة العربية[١٤]. ٤٢,١% بالمقارنة الى ٣٨,٧% في الدول منخفضة الدخل، ٣٦,٥% في مجموعة الدول متوسطة الدخل و ٣٣,١% في مجموعة الدول مرتفعة الدخل[١٥]. وارتفاع نسبة صغار السن من السكان في الدول العربية يعني ارتفاع معدل الزيادة في عرض العمالة في الاجيال القادمة، هذا معناه توقع ارتفاع معدل البطالة في المنطقة العربية، خاصة ان احد اثار العولمة على الدول العربية-بأعتبارها جزء من دول العالم الثالث- هو انخفاض الطلب على العمالة (Abdl-Khalek & Korayem ٢٠٠٢) وارتفاع البطالة، يتعارض مع الامن الاقتصادي حيث يحرم الفرد العاطل من الحصول على دخل يمكنه من شراء السلع الاساسية له ولاسرته مما يعني عدم تحقيق الامن الاقتصادي للاسرة، وهو ماينعكس على الامن الاقتصادي للدولة اذا ما اتسع نطاق البطالة.

ومن الخصائص الهامة المتعلقة بالامن الاقتصادي، هيكل الانتاج في الدول العربية، وهو يختلف فيما بين مجموعتي الدول اختلافات اساسية، ويشير جدول (٢) الى انه في ١٩٩٨، تمثل الصناعات الاستخراجية- وهي اساسها البترول- حوالي ١/٤ او اكثر من الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، بأستثناء الامارات والبحرين حيث يبلغ نصيب هذه الصناعات في الناتج المحلي الاجمالي ٢٢% و١٣,٥% على التوالي، وتبلغ نسبة الصناعات الاستخراجية الى الناتج المحلي الاجمالي في الدول غير الخليجية في المجموعة (١)- ومع استثناء العراق يقع حاليا تحت الحصار-١٦% في ليبيا و٢٣% في الجزائر، وتقوم الصناعات التحويلية في دول البترول الرئيسية على انتاج السلع البترولية مثل البتروكيمياويات ومنتجات البترول الاخرى (انظر قطاع الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي في : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ١٩٩٤)، والهيكل الانتاجي اكثر تنوعا في البحرين، والجزائر، والعراق بالمقارنة ببقية الدول في المجموعة (١) وفلي كل دول مجلس التعاون الخليجي،بأستثناء المملكة العربية السعودية، نجد ان القطاع الزراعي يلعب دورا هامشيا في الانتاج، فنسبة القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ ٣,٤% او اقل في هذه الدول. بينما في المملكة العربية السعودية وليبيا تبلغ نسبة الزراعة الى الناتج المحلي حوالي ٧% وترتفع هذه النسبة الى ١١% في الجزائر ٣٣% في العراق.

---

[١٤] تعتبر منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ممثل جيد للمنطقة العربية لان اغلب الدول بها هي دولا عربية، فالدول غير العربية المتضمنة في هذه المجموعة هي ايران واسرائيل ومالطة، ولكن في نفس الوقت، لاتشمل هذه المنطقة الدول العربية التي تقع في افريقيا جنوب الصحراء وهي حسب تقسيمات البنك الدولي، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان.

[١٥] حسبت من : World Bank (٢٠٠٠ a) Table ٣ على انها تساوي (١-السكان تحت سن ١٥ عام/ اجمالي السكان) × ١٠٠.

اما دول المجموعة (٢) فلديها هيكل انتاجي اكثر تنوعا (انظر جدول(٢)) فبأستثناء جيبوتي والاردن، نسبة الزراعة الى الناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين ٨% في لبنان و٤٩% في السودان، وتتراوح نسبة الصناعات التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي من اقل من ٤% في جيبوتي الى ١٨% في تونس، اما النصيب النسبي للصناعات الاستخراجية فيتراوح بين ١١%-١٩% من الناتج المحلي الاجمالي في ثلاث دول (موريتانيا ، سوريا، اليمن)، و٦% في مصر، و٤ % واقل في بقية دول المجموعة (٢).

وبالنظر الى ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الدول العربية، وهو ما يعبر عن امكانيات كسب العملات الاجنبية في المنطقة العربية، يتضح التالي (جدول ٣): في عام ١٩٩٨، كانت كل الدول في المجموعة (١) بأستثناء عمان، لديها فائض في الميزان التجاري. وتبلغ نسبة هذا الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي ٣% واقل في اربع دول (قطر، البحرين، ليبيا، الجزائر)، ٧%-٩% في الامارات العربية المتحدة، الكويت، والمملكة العربية السعودية، اما في عمان فيوجد عجز في الميزان التجاري يبلغ ٢,٢% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي المجموعة (٢)، كل الدول لديها عجز في الميزان التجاري. بأستثناء موريتانيا، وتبلغ نسبة العجز في الميزان التجاري الى الناتج المحلي ٩% واكثر في كل دول المجموعة بأستثناء سوريا، وتصل النسبة الى ٢٢% في الاردن و٣٦% في لبنان، اما ميزان المدفوعات فهو يعاني من عجز في المجموعتين من الدول في ١٩٩٨، بأستثناء الامارات والكويت في المجموعة (١) والاردن وسوريا وموريتانيا في المجموعة (٢)، ويلاحظ ان العجز في ميزان المدفوعات يزيد بدرجة يعتد بها في دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة ببقية الدول في المجموعة (١) وكل دول المجموعة (٢)، بأستثناء لبنان والسودان، فهو يبلغ ١٠% واكثر من الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة بـ٥% واقل في الدول العربية الاخرى.

٥. اثار العولمة على الامن الاقتصادي العربي:

العولمة لها اثار ايجابية وسلبية متوقعة على بعدي الامن الاقتصادي العربي: الانتاج والصادرات، والطلب على العمالة، وهناك تداخل بين البعدين، فزيادة الانتاج يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة، ولكن تأثير العولمة على كل منهما لايتم بنفس الاليات وخلال نفس القنوات في كل الحالات كما سنرى لدناه.

اولا: الاثر على الانتاج والصادرات:

تحرير التجارة الدولية، وهي احد ابعاد العولمة كما رأينا اعلاه، لها اثار متوقعة، سلبية وايجابية، على الدول العربية كمنتج ومصدر للسلع الصناعية والزراعية، مع الاخذ في الاعتبار ان الدول العربية صافي مستورد للنوعين من السلع. وتحرير التجارة يضع الدول العربية تحت ضغوط تنافسية قوية بالنسبة للسلع الصناعية نتيجة لفتح الاسواق المحلية امام السلع الاجنبية، ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بعد الزراعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة العربية، اذا ما استثنينا قطاع الصناعات الاستخراجية (البترول اساسا) في دول المجموعة (١) ففي اربع دول في المجموعة (١) وخمس دول في المجموعة (٢) تبلغ مساهمته في الناتج المحلس الاجمالي ١٠% واكثر، وتصل الى ١٨% في

تونس (جدول ٢) واهم الصناعات في الدول العربية هي صناعة الكيمياويات (بما فيها تكرير البترول) الصناعات الغذائية، الاقمشة والملابس الجاهزة، والالات ومعدات النقل، وتتفاوت الاهمية النسبية لهذه الصناعات بين دولة واخرى في المنطقة العربية . مثلا الصناعات الغذائية تمثل ٤١% من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في موريتانيا، ٣١% في المغرب، ومن ٢٥-٢٧% في لبنان، والعراق وسوريا ، بينما تساهم صناعة الاقمشة والملابس الجاهزة بنسبة كبيرة في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في تونس (٣٦%) ، سوريا (٣١%) ومصر (٢٣%) (الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، جدول ملحق ٤/٥).

وتخفيض التعريفة الجمركية في ظل تحرير التجارة يهدد انتاج السلع الصناعية في غالبية الدول النامية، بما فيهم الدول العربية، فعدم قدرة الصناعات المحلية على منافسة المنتجات الاجنبية، سواء في السوق الداخلي او الاسواق الخارجية، يتوقع ان يؤدي الى اغلاق واندثار كثير من هذه الصناعات التحويلية، والنتيجة هي خفض الانتاج المحلي من هذه السلع، وما يترتب على ذلك من خفض للصادرات وزيادة للواردات منها.

وبالاضافة الى تحرير التجارة في ظل العولمة، سيتأثر قطاع الصناعات التحويلية بالمنطقة العربية بأتفاقيات التجارة الحرة التي عقدت بين عدد من الدول العربية (تونس، المغرب، الاردن، والسلطة الفلسطينية) وبين الاتحاد الاوروبي[١٦]، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي عقدت فيما بين الدول العربية في ١٩٩٧/٢/١٧ ووقع عليها ١٤ دولة عربية[١٧]. ويتوقع انضمام السودان واليمن الى الاتفاقية في وقت مقبل من عام ٢٠٠٢ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠٠١) وبناء عليه فأن التوسع في قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية في ظل العولمة يتوقف الى حد كبير على التعاون على المستوى الاقليمي لتنمية هذا القطاع والارتفاع بكفاءته حتى يمكن ان يقابل المنافسة الخارجية المتوقعة نتيجة لتخفيض الرسوم الكمركية وفتح الحدود فيما بين الدول وبعضها في ظل العولمة، وجدير بالذكر ان نظام الجات المطبق من منظمة التجارة العالمية لايمنع كلية التدخل الحكومي لتعضيد الصناعة، وبالرغم من ان هذا النظام يمنع دعم الصادرات الا ان كثيرا من الاجراءات التي تستخدم لحماية الصناعة الوليدة ولتنويع الصناعات مازال مسموح به (٢٠٠٠ Amsden).

اما الاثار الايجابية المتوقعة للعولمة فتتمثل في انخفاض اسعار السلع الصناعية بالنسبة للمستهلك في الدول العربية، وقد يذهب البعض الى انه اذا كانت الدول العربية مستوردا صافيا للسلع الصناعية، فأن الاثر الايجابي قد يعوض الاثر السلبي في هذا الصدد. ولكن

---

[١٦] الاتفاقية مع مصر في المراحل الاخيرة للتصديق عليها، بينما الاتفاقيات مع الجزائر ولبنان وسوريا في مرحلة التفاوض.

[١٧] هذه الدول هي الاردن، الامارات، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ٢٠٠١، ص٤٠).

المسألة ليست بهذه البساطة اذ يجب ان نأخذ في اعتبارنا اثر المضاعف الناتج عن اغلاق المصانع والاستغناء عن العمال على الاقتصاد القومي ككل، وهو ما يحتاج الى دراسة مستقلة.

وبالنسبة للسلع الزراعية، فأحد نتائج تطبيق اتفاقية الجات ١٩٩٤ هو تخفيض الدعم عليها مما سيؤدي الى رفع اسعارها في الاسواق الدولية (ويشمل ذلك اسعار القمح والسكر، وزيت الطعام، ومنتجات الالبان) ويعني ذلك ان الدول التي تعتبر مستوردا صافيا للمواد الغذائية، وهي تشمل كل الدول العربية بدرجات متفاوتة، ستحقق خسارة تتمثل في رفع فاتورة استيراد الغذاء من الخارج، ففي النصف الثاني من التسعينات نجد ان الفجوة الغذائية العربية لاهم السلع الغذائية الرئيسية تمثل حوالي ثلثين صافي الواردات الزراعية للدول العربية، فهي تبلغ ٦٦% و٦٢% من صافي الواردات الزراعية للمنطقة العربية في عامي ١٩٩٥و١٩٩٩ على التوالي[١٨].

ولكن في نفس الوقت، فأن رفع الاسعار العالمية للسلع الزراعية مفروض ان يكون دافعا للمنتجين المحليين في المنطقة العربية لزيادة انتاجهم وزيادة ارباحها اذا ما اتبعت السياسات المناسبة، مما يترتب عليه تحقيق مكاسب في الدول العربية المنتجة للسلع الزراعية، يضاف الى ذلك ان فتح الاسواق امام السلع الزراعية قد يشجع زيادة انتاج وتصدير هذه السلع، خاصة الى اوروبا التي تقترب موقعا من عدد من الدول العربية المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية (مثل المغرب، تونس، الاردن، السودان، مصر).

بصفة عامة، فأن تحرير التجارة، وما تتضمنه من تخفيض للتعريفة الجمركية والغاء القيود التجارية، تساعد على اتساع الاسواق، وهذا يزيد من الانتاج، ويزيد بالتالي من فرص العمالة في الدول المنتجة، ولكن هذه المزايا المفترضة من تحرير التجارة بالنسبة للانتاج والعمالة لن يحقق بنفس النسبة في كل الدول المنتجة. فنصيب الاسد من هذه المنافع ستحصل عليه الدول المنتجة للسلع الصناعية، بينما يذهب الجزء الاصغر الى الدول المنتجة للسلع الزراعية، ويرجع ذلك الى ان اتفاقية الزراعة في الجات ١٩٩٤ لاتحرر التجارة في السلع الزراعية بنفس درجة تحرير التجارة في السلع الصناعية، حتى بعد التنفيذ للاتفاقية[١٩] فبناء على اتفاقية الزراعة هذه، ستنخفض كل التعريفات الجمركية بمتوسط ٣٦% (بحد ادنى ١٥% بالنسبة لاي سلع زراعية) بالنسبة الى التعريفة الجمركية في فترة الاساس ١٩٨٦-١٩٨٨. وبالنسبة للسلع الزراعية التي تحصل على دعم تصدير، سينخفض الدعم بمقدار ٣٦%،

---

[١٨] حسبت من جدولي ملحق ٩/٣ و٦/٣ في : الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠١.

[١٩] التنفيذ الكامل للاتفاقية التي بدأ في تنفيذها في ١٩٩٥، هو ٢٠٠١ بالنسبة للدول المتقدمة و٢٠٠٥ بالنسبة للدول النامية (Tanner & Swinbank ١٩٩٨).

وحجم الصادرات المدعمة بمقدار ٢١% بالمقارنة الى فترة الاساس ١٩٨٦-١٩٩٠[٢٠] (Tanner ١٩٩٦ :Safadi & Laird ١٩٩٨ Swinbank).

وكما هو الوضع في دول العالم الثالث، فأن الدول العربية، خاصة دول المجموعة (٢) تعتبر منتجة للسلع الزراعية اساسا، فنسبة الناتج الزراعي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي يبلغ ١٢% واكثر من سبع دول عربية في المجموعة(٢)، والعراق في المجموعة (١)، ويصل الى ٢٩% من الناتج المحلي الاجمالي في سوريا و٤٩% في السودان (جدول ٢). ولذلك فأنه من المتوقع ان يكون تأثير تحرير التجارة على الانتاج في الدول العربية، وهي غالبية الدول النامية كذلك، اقل من تأثيرها على الدول المتقدمة التي يتمثل انتاجها الاساسي في السلع الصناعية.

وتحرير التدفقات المالية، وهو اتحد ابعاد العولمة، يؤثر على الامن الاقتصادي للدول العربية من خلال ماتؤدي اليه تدفق الاستثمارات الاجنبية الى هذه الدول من زيادة في الانتاج وما قد يؤدي اليه ذلك ايضا من زيادة الصادرات والحصول على مزيد من النقد الاجنبي، اما اثر تحرير رأس المال قصير الاجل على اقتصاديات الدول العربية والدول النامية بصفة عامة، فهو ليس بالضرورة اثرا ايجابيا لان الاسواق المالية في هذه الدول اسواق ناشئة، وبالتالي فأن الاثر السلبي لتدفق هذه الاسعار في هذه الاسواق قد يفوق في احيانم كثيرة الاثار الايجابية لها. فالجزء المهم من تحرير النفقات المالية بالنسبة للدول النامية عموما بما فيها الدول العربية، هي الاستثمارات المباشرة. فأذا نظرنا الى تدفق هذه الاستثمارات في الدول العربية نتيجة العولمة، نجد انها محدودة للغاية. فالاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة الى الدول العربية تبلغ حوالي ٠,٥% من الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٤. والجزء الاكبر من هذه الاستثمارات كان في قطاع الطاقة (El-Erian & Sheybani ١٩٩٨) وفي عام ١٩٩٧، بلغ صافي تدفقات رأس المال الخاص الاجنبي الى المنطقة العربية ٤,٣ بليون دولار موزعين كالاتي: ٢,٤ بليون دولار استثمارات مباشرة ، ٢,١ بليون دولار استثمارات في المحافظ المالية و- ٠,٢٤ بليون دولار صافي تدفقات الدين الخارجي. واذا قارنا وضع الدول العربية بالدول النامية كمجموعة، نجد ان في ١٩٩٧ مثلا اجمالي تدفقات رأس المال الخاص الاجنبي، شاملا الاستثمار في المحافظ المالية، الى اكبر ست دول عربية متلقية لرأس

---

[٢٠] يرى البعض ان القدر الفعلي لتحرير تجارة السلع الزراعية الناتجة عن تحقيق التعريفة الجمركية في الدول المتقدمة عن التنفيذ الكامل للاتفاقية سيكون اقل كثيرا مما تقول به الارقام، واحد الاسباب لذلك هو ان التعريفات الجمركية في فترة الاساس ١٩٨٦-١٩٨٨ كانت اعلى نسبيا من مستواها المعتاد في السنوات الطبيعية حيث كانت اسعار السلع الزراعية منخفضة بدرجة ملحوظة في فترة الاساس مما ادى بالدول المتقدمة الى رفع التعريفة الجمركية لها لحماية انتاجها. وبناء على ذلك فان تخفيض التعريفة الجمركية على هذه السلع بمقدار ٣٦% سيؤدي الى سيادة معدل تعريفة اعلة من المفروض ان يكون عليه اذا ما كانت الاسعار السائدة في فترة الاساس في الاسعار المعتادة (Tanner & Swinbank ،١٩٩٨).

المال الاجنبي كان اقل من ١,٥% مما حصلت عليه الدول النامية كمجموعة (Table ٧: Abdel – Khalek & Korayem ٢٠٠٢).

ومن ناحية اخرى نجد ان المنطقة العربية تعتبر صافي مصدر للاستثمارات الاجمالية (عام وخاص) بالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن تدفق الاستثمارات العربية الى الخارج. وتذهب احدى التقديرات الى ان رصيد الاستثمارات العربية خارج المنطقة زادت من ٤٠٠ بليون دولار في ١٩٩٠ الى ٧٥٠ بليون دولار في ١٩٩٥ (Khariosh & EI Hammoury ٢٠٠٠) معنى ذلك ان صافي تدفق الاستثمارات خارج المنطقة العربية يبلغ حوالي ٥٠ بليون دولار في السنة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وتذهب غالبية الاستثمارات العربية الى اوربا، واليابان، والولايات المتحدة الامريكية. واغلب هذه الاموال توضع كأيداعات في البنوك او في شراء اذون خزانة حكومية. ويذهب جزء هامشي من هذه الاستثمارات العربية الى الدول العربية، اذ تتراوح هذه الاموال فيما بين ١,٥-٢,٠ بليون دولار سنويا (Khariosh & EI- Hammoury ٢٠٠٠).

واذا ما نظرنا الى اثر التحرير المالي على الامن الاقتصادي العربي، لابد من ان نميز بين التدفقات التي تأتي في شكل استثمارات مباشرة وتلك التي تأتي في شكل استثمارات في المحافظ المالية. فبينما تؤدي النوع الاول من التدفقات الى زيادة الانتاج وفرص العمل. وايضا زيادة الصادرات في حالات عديدة، يحمل النوع الثاني من التدفقات كثير من المخاطر على اقتصاديات الدول العربية. فهذا النوع الاخير يتميز بسرعة دخوله الى البلاد وخروجه منها بحثا وراء الربح السريع. وهو بالتالي يعرض الدول المعنية الى ازمات اقتصادية نتيجة لما يحدثه من اضطرابات في الاسواق المالية.

وبالنظر الى توزيع تدفقات رأس المال الخارجي الاجنبي الى المنطقة العربية فيما بين هذين النوعين. نجد ان الاستثمارات في محافظ الاوراق المالية، وهو ما تلقب ايضا برأس المال قصير الاجل، تمثل ٤٩% من اجمالي تدفقات رأس المال الخاص الى المنطقة العربية و٨٦% من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى هذه المنطقة، هذا النمط التوزيعي لرأس المال الاجنبي في المنطقة العربية اكثر سواءا من النمط التوزيعي لرأس المال الاجنبي في الدول النامية كمجموعة، حيث يبلغ رأس المال قصير الاجل ١٠% فقط من اجمالي تدفقات رأس المال الخاص الى هذه الدول، ويمثل ١,٩% فقط من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها. ورغم ارتفاع نسبة رأس المال قصير الاجل الى اجمالي تدفقات رأس المال الخاص الاجنبي في المنطقة العربية، نجد ان هذه النسبة اكثر ارتفاعا في بعض الدول العربية، فمثلا في مصر، نجد ان الاستثمارات الاجنبية في المحافظ المالية تبلغ ٧٠% من اجمالي تدفقات رأس المال الاجنبي الى مصر، واكثر من ضعفي الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها (Abdl- Khalek & Korayem ٢٠٠٢ :Table٧).

كما هو مذكور اعلاه ، اغلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة موجهة الى الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، اوروبا، واليابان) يضاف الى ذلك ان نسبة صغيرة للغاية من نصيب الدول النامية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهي اصلا صغيرة للغاية كما

وضحنا اعلاه- تذهب الى الدول العربية. فمن اجمالي ١٦٣٤٢٣ بليون دولار صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الدولي النامية في عام ١٩٩٧، ١,٥% فقط (٢٤٤٦ مليون دولار) موجهة الى ست دول عربية يمثلون اكبر المتلقين للاستثمارات الاجنبية المباشرة في المنطقة العربية[٢١] (Abdl- Khalek & Korayem ٢٠٠٢ :Table٧).وفي تقدير الانكتاد. صافي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى كل الدول العربية تبلغ حوالي ٢٨٧٤ مليون دولار في ١٩٩٧ (UNCTAD ١٩٩٨ :Annex Table #١) أي تبلغ حوالي ١,٨% فقط من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول النامية. ومعنى ذلك ان تأثير تحرير التدفقات المالية على زيادة الانتاج والصادرات في الدول العربية، وهما احدى بعدي الامن الاقتصادي العربي، محدود للغاية.

اما على مستوى الدولة الواحدة، نجد ان اكبر ثلاث دول عربية متلقية للاستثمارات الاجنبية المباشرة في ١٩٩٧ هي المغرب (١٢٠٠ مليون دولار) ، مصر (٨٩١ مليون دولار)، وتونس (٣١٦ مليون دولار) (Table ٧: ٢٠٠٢ & Abdel – El Khalek Korayem) فاذا ما قارنا حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اجمالي الاستثمارات في هذه الدول الثلاث لنعرف الاهمية النسبية للتدفقات المالية المباشرة على اقتصاديات هذه الدول، نجد انها تمثل ١٧,٤% من اجمالي الاستثمارات في المغرب، ٥,٨% في مصر، و٦,٢% في تونس[٢٢]. ويلاحظ انه في اليمن، وهي من الدول المنخفضة الدخل في المنطقة، هناك صافي تدفق للاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الخارج يبلغ ١٣٨ مليون دولار في ١٩٩٧، وهو مايمثل ٨,٦% من اجمالي الاستثمارات بها (٢٠٠٢ Abdel – El Khalek & Korayem) ونخلص من ذلك الى هامشية اثر التدفقات المالية المباشرة على زيادة الانتاج وصادرات الدول العربية.

وقد يقال ان امكانيات الدول العربية لجذب رأس المال الاجنبي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة اكبر في المستقبل عندما يحدث تحرير اقتصادي ومالي اكبر في الاقتصاد الدولي، وتنضم كل الدول العربية الى اتفاقية الجات[٢٣]. ولكن حتى اذا حققت الدول العربية معدلات اقتصادية مرتفعة، ليس من المتوقع ان يتغير نمط توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة لصالحها في الاجلين القصير والمتوسط، ففي الثمانينات واوائل التسعينات كان نمط توزيع

---

[٢١] هذه الدول هي : الجزائر، مصر، المغرب، عمان، سوريا، وتونس.

[٢٢] في ١٩٩٧، كانت اجمالي الاستثمارات ٦٩١٤ مليون دولار في المغرب ١٥٣٠٠ مليون دولار في مصر، و٥٠٧٥ مليون دولار في تونس (الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، ملحق جدول (٦/٢).

[٢٣] هناك تسع دول عربية منضمة الى هذه الاتفاقية وهي مصر، تونى، المغرب، جيبوتى، موريتانيا، والكويت، البحرين، الامارات، وقطر، ولبنان، واليمن اعضاء بالفعل ولكن ليسوا اعضاء قانونيين (لم يتخذوا الاجراءات القانونية لانضمامهم بعد). والمملكة العربية السعودية والاردن، والسودان في مرحلة التفاوض (٢٠٠٠ Zarrouk & Zallio).

الاستثمارات الاجنبية المباشرة متحيز كثرا لصالح الدول المتقدمة بالرغم من الانجازات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها الدول حديثة التصنيع في اسيا.

ثانيا: الاثر على العمالة:

تعاني الدول العربية حاليا من معدلات مرتفعة للبطالة. ففي بداية التسعينات كان معدل البطالة في مصر ١٤% وفي الاردن ١٨,٨%. وفي لبنان ١٥%-١٧%، وفي اليمن ١٢,٣% وفي دول مجلس التعاون الخليجي ١٤,٨% (الاسكوا، (أ) ١٩٩٧جدول ٣. II) . وبناء على تقديرات اخرى، بلغ معدل البطالة ٢٠% في الجزائر والاردن ولبنان وتونس، و١٥% في مصر والمغرب و٦٠% في قطاع غزة (الاسكوا (ب) ١٩٩٧، ص٧٣) وحديثا هناك دولا عربية لم تكن تعاني من البطالة قبلا مثل (دول مجلس التعاون الخليجي) وبدأت تعاني حاليا من هذه الظاهرة، وخلال العقد السابق، انتشرت البطالة على الاخص فيما بين خريجي الجامعات وحملة المؤهلات الاعلى (الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، ص٢٣). فهل ستؤدي العولمة الى زيادة الطلب على العمالة في المنطقة العربية وما يترتب على ذلك من خفض لمعدل البطالة وبالتالي خفض لاعداد الذين لايستطيعون الحصول على دخول لمقابلة احتياجات اسرهم وتحقيق الامن الاقتصادي لهم، وهو جزء من الامن الاقتصادي القومي؟

تؤثر العولمة على العمالة في دولة ما من خلال ثلاث قنوات :الاثر على الاستثمار ، وعلى معدل النمو، وعلى الطلب عليها.

بالنسبة لاثر العولمة على الاستثمار، فأن هذا يتم من خلال تحرير التدفقات المالية وخاصة ذلك الجزء من التدفقات المالية الذي يوجه الى الاستثمارات، وهو مايسمى بالاستثمارات الاجنبية المباشرة. والاستثمارات الاجنبية المباشرة لها اثار مباشرة وغير مباشرة على الدول المتلقية لها (LAII ،١٩٩٥) وتتوقف الاثار المباشرة للاستثمارات الاجنبية المباشرة على عدد من العوامل: (أ) حجم ونوع الاستثمارات. فأذا كانت هذه الاستثمارات تؤدي الى انشاء وحدات انتاجية جديدة، فأن هذا سيؤدي الى زيادة الانتاج والعمالة. اما اذا كانت هذه الاستثمارات توجه لشراء وحدات انتاجية قائمة بالفعل. فليس بالضرورة ان تؤدي في هذه الحالة الى أي زيادة في الانتاج او العمالة. (ب) نوع الفن الانتاجي (التكنولوجيا) المطبق. فبالرغم من ان الشركات عابرة القارات تطبق عادة احدث التكنولوجيات، وهي عادة كثيفة رأس المال، الا ان اثر الاستثمارات على الدولة المتلقية يتحدد بمدى قدرة هذه الدول على تطوير هذه التكنولوجيات المستوردة بما يتفق مع احتياجاتها. (جـ) هناك متغيرات اخرى لها اثار مباشرة على العمالة في الدول المتلقية، منها استراتيجية المستثمر الاجنبي في تطوير التكنولوجيا المستخدمة سواء في اتجاه زيادة استخدام رأس المال او العمالة، وتوجه المستثمر الى تصدير جزء من المنتج اولا، والاحوال الاقتصادية وظروف السوق في الدول المتلقية[٢٤] .

[٢٤] لمزيد من التفصيلات عن الاثار المباشرة على العمالة ، انظر : LaII ١٩٩٥.

والاستثمارات الاجنبية المباشرة لها ايضا اثار غير مباشرة على العمالة. من هذه الاثار مايمكن ان تؤدي اليه هذه الاستثمارات من زيادة الطلب على العمالة في المشروعات التي تتكامل راسيا مع مشروعات الشركات عابرة القارات، كذلك قد تؤثر هذه المشروعات الاجنبية الجديدة على احداث تقدم في الدولة المتلقية في مجالات العلوم والتكنولوجيا. والتعليم والتدريب، ويخلص لال الى ان اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على العمالة اثر مركب، وان السياسات الاقتصاديات يمكن ان تلعب دورا هاما في توجيه الاستثمارات الاجنبية الى افضل الاستخدامات وتعظيم فوائدها في الدول المتلقية.

٢. وبالنسبة لاثر العولمة على النمو الاقتصادي في الدول النامية عموما وتأثيره على العمالة، هناك وجهتين نظر بهذا الخصوص- واحد متفاءلة، والاخرى متشائمة بالنسبة لوجهة النظر المتفاءلة، هناك اتجاهين. اتجاه منهما يتوقع نموا اقتصادي سريع في جزء كبير من دول العالم الثالث، وعلى الاخص في شرق جنوب اسيا وامريكا اللاتينية (Hirst & Thompson ١٩٩٨) والاتجاه الاخر يرى ان كل الدول النامية ستستفيد من العولمة نتيجة للتقدم التكنولوجي وفتح الاسواق مما سيكون له اثارا ايجابية على العمالة. ولكن هذا الاتجاه الاخير يستثنى من ذلك التوقع ثلاث انواع من الدول: الدول التي ليس لها منافذ مائية، والدول ذات المناخ الاستوائي، والدول التي تعتبر منتجة رئيسية للموارد الطبيعية مثل البترول (Sachs ،١٩٩٨).

اما وجهة النظر المتشائمة فترى ان مرونة رأس المال وتحرير التجارة ستنقل الاستثمارات في الصناعات التحويلية من الدول الصناعية الى الدول النامية ذات الاجور المنخفضة. ولكن دون ان تستفيد من ذلك العمالة في الدول النامية لان حكومات هذه الدول وقوانين العمل المجحفة فيها ستبقى على الاجور عند مستوى منخفض.

ويذهب البعض ايضا الى ان النمو الاقتصادي في الدول النامية الذي يقوم على الاستثمارات الاجنبية المباشرة لن يكون نموا مستقرا حيث ان هذه الاستثمارات سريعة الانتقال مما يؤدي الى عدم استمرارية عملية التنمية وحدوث تفاوتات كبيرة داخل هذه الدول[٢٥] (Hirst & Thompson ، ١٩٩٨).

وبناء على هذه الاراء ، نجد ان عددا ليس صغيرا من الدول العربية يقع في مجموعة الدول التي لن تستفيد من العولمة بناء على الاتجاهين في وجهة النظر المتفائلة، فعدد من هذه الدول من المنتجين الاساسيت للموارد الطبيعية (البترول)، بالاضافة الى ان بعض منها تقع في مناخ قاسي يعوق النمو الاقتصادي بها. اما بالنسبة لوجهة النظر المتشائمة. فلن تكون للعولمة اثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الدول النامية شاملة الدول العربية.

٣. بالنسبة لاثر العولمة على الطلب على العمالة، فأن من ابعاد العولمة التي يتوقع ان يكون لها اثار ايجابية في هذا الصدد هو نقل انتاج بعض الصناعات التحويلية من الدول الصناعية الى الدول النامية، ولكن هناك من يتشكك في امكانية تحقق هذا البعد من

---

[٢٥] لمزيد من الاراء عن الاثار السلبية المتوقعة على الدول النامية ، انظر Thomas & Wikin ١٩٩٧.

العولمة على نطاق واسع، وبالتالي في امكانية استفادة دول العالم الثالث منه. اذ يقال في هذا الصدد ان تكلفة العمل لاتمثل اكثر من ٢٠% من اجمالي تكاليف المنتج النهائي في الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة، وبناء عليه فأن نسبة الاجور المنخفضة في الدول النامية قد تكون اقل من التكلفة المرتفعة للبحث والتطوير والتسويق مما لايشجع انتقال عدد من الصناعات التحويلية من الدول المتقدمة الى الدول النامية (Hirst & Thompson ١٩٩٨) يضاف الى ذلك ان متوسط انتاجية العامل قد تكون منخفضة كثيرا في الدول النامية عن نظيرتها في الدول المتقدمة مما يرفع من تكلفة وحدة العمل بالرغم من انخفاض الاجر، فمثلا بالرغم من ان الاجور في تونس والمغرب تقل حوالي ١٠ مرات عن الاجور في الاتحاد الاوربي، نجد ان انخفاض انتاجية العمل ترفع من تكلفة وحدة العمل بها بالمقارنة ببعض الدول الاوربية (Boughzala ١٩٩٧) يضاف الى ذلك انه على الرغم من انخفاض الاجور في الدول العربية انخفاضا كبيرا بالمقارنة بالدول الاوربية، نجد ان هناك دولا في جنوب شرق اسيا-مثل اندونيسيا- معدل الاجور فيها اكثر انخفاضا، مما يقلل من احتمالات نقل الصناعات التحويلية الى المنطقة العربية[٢٦].

كما ان تحرير التجارة لايتوقع ان يكون له اثر ايجابي كبير على الطلب على العمالة في الدول العربية، فالدول العربية، مثلها مثل غالبية الدول النامية، منتجة للسلع الزراعية اساسا. وهذه كما اوضحنا اعلاه، لاتخضع لتخفيض في التعريفة الجمركية كما هو الوضع بالنسبة للسلع الصناعية مما يجعلنا نتحفظ في توقعاتنا بخصوص مقدار فتح الاسواق الدولية امام المنتجات الزراعية العربية، وتأثير ذلك على زيادة الطلب على العمالة بالمنطقة. يضاف الى ذلك ان فتح الحدود امام السلع الصناعية سيهدد الصناعات المحلية في المنطقة العربية بسبب منافسة المنتجات الغربية لها ممات قد يؤدي الى غلق عدد من الصناعات المحلية، على الاقل في الاجلين القصير والمتوسط وبالتالي فقد عدد من العمالة الصناعية لعملهم.

ولكن هناك وجهة نظر اخرى بخصوص اثر تحرير التجارة على العمالة في الدول العربية. فأحدى الدراسات عن المغرب توصلت بناء على استخدام نموذج معين، الى ان العمالة في الصناعة لم تتأثر من تحرير التجارة بها، عام ١٩٨٣[٢٧]. اذ تذهب الدراسة الى ان عددا كبيرا من المصانع وفقت اوضاعها تبعا للظروف الجديدة، ليس بخفض العمالة بها، وانما بتخفيض هامش الربح ورفع الانتاجية (Currie & Harrison ١٩٩٧). ولكن هناك دراسات اخرى تخلص الى ان اثر اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاوربي على العمالة في

---

[٢٦] فمتوسط تكلفة وحدة العمل في الصناعة في تونس عام ١٩٩٣ كانت ١٠,٥% و٨,٦% من التكلفة المقارنة في فرنسا والمانيا على التوالي (Boughzala ١٩٩٨) ولكن في اندونيسيا يبلغ اجر العامل ٢% من الاجر في المانيا، فهو ٠,٥ دولار في الساعة في اندونيسيا بالمقارنة بـ ٢٥ دولار في الساعة في المانيا (Hirst & Thompson ١٩٩٨، ١١٧).

[٢٧] في ١٩٨٣ قامت المغرب بناء على ازمة اقتصادية كانت تمر بها، بالغاء القيود على الواردات، وتخفيض التعريفة الجمركية ١٦٥% الى ٤٥% على مدار ست سنوات (Currie & Harrison ١٩٩٧).

تونس والمغرب قد يكون حديا، او حتى سالبا مما يرفع من معدل البطالة بها عن المستوى المرتفع السائد في البلدين بالفعل.

وينتقد بوغزالة هذه الدراسات على انها مبنية على نموذج ستاتيكي. وبأستخدام نتموذج ديناميكي، توصل الى ان الخسارة المتوقعة في فرص العمل في تونس والمغرب يمكن تعويضها بحدوث تدفقات مالية سنوية الى البلدين بمقدار ١ مليار دولار لتونس. و٢-٣ مليار دولار للمغرب (Boughza;a ،١٩٩٧). ولكن هذا القدر من الاستثمارات الذي يمنع حدوث خسارة في فرص العمل في تونس والمغرب بناء على هذه الدراسة يبدو كبيرا للغاية اذا ما قارنا بالوضع الحالي لتدفق الاستثمارات الاجنبية الى هذين البلدين. اذ نجد ان هذا يتطلب زيادة تدفق الاستثمارات الى البدين بمقدار ٣ مرات سنويا عن المستوى الحالي لها (٢٠٠٢، Abdel- Khalek & Korayem).

والبند الذي لم يطبق بعد ولكنه موضوع على جدول اعمال منظمة التجارة العالمية، وتعمل الدول المتقدمة على تمريره بالرغم من المعارضة الشديدة له من جانب دول العالم الثالث، هو ما يطلق عليه بند العمل (Labour Clause) ومضمون هذا البند انه لايسمح بالاستيراد من الدول التي لديها عمالة اطفال والتي لاتتطبق ظروف العمل التي تتفق مع متطلبات حقوق الانسان (Castle & others ، ١٩٩٨). هذا البند، اذا ما طبق، سيكون له اثار سلبية على العمالة في الدول العربية والدول النامية عموما. اذ سيؤدي الى وضع قيود على الواردات من الدول العربية حيث تتواجد عمالة الاطفال بالاضافة الى ان ظروف العمل في كثير من هذه الدول لاتتفق مع متطلبات حقوق الانسان من ناحية مستوى الاجر، ومناخ العمل، والنقابات العمالية ... الخ، ومن اكثر الدول العربية التي ستضار من ذلك موريتانيا واليمن ومصر، حيث تبلغ عمالة الاطفال لديهم ٢٣% و٢٠% و١٠% من السكان في الفئات العمرية من ١٠-١٤ سنة (الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، ص٢٣).

واذا ما ادى التقدم التكنولوجي الى التوسع في استخدام الانسان الالي واستبداله بالعمالة غير الماهرة كما يتوقع البعض (Hirst & Thompson ١٩٩٨) فأن هذا سيؤدي الى ضرر اضافي بالنسبة للعمالة في الدول النامية، والدول العربية بالتالي حيث تزيد نسبة العمالة غير الماهرة في قوة العمل بها.

ومن ابعاد العولمة التي نتوقع ان تؤثر ايضا سلبات على العمالة في المنطقة العربية تطبيق اقتصاد السوق. فمن الدعائم الاساسية لهذا النظام، كما ينعكس في برامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الخصخصة، فالدول العربية لديها قطاع عام كبير بالمقارنة بالدول النامية عموما، فنسبة العمالة في القطاع العام في الدول العربية كانت في المتوسط ٣٧% من اجمالي العمالة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢، بالمقارنة الى ١٠% في المتوسط في الدول النامية و١٨% في الدول الاوروبية (الاسكوا، (أ)، جدول I.I و ص٨٦). وفي المنطقة العربية ترتفع العمالة في القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة للسياسات المتبعة في هذه الدول- من تقديم اجور مرتفعة للعمالة الوطنية، وكذلك الالتزام بتقديم خدمات اجتماعية مدعمة لافراد الشعب، ففي بداية التسعينات بلغت العمالة في القطاع

العام في الكويت والبحرين ٢٣% من اجمالي العمالة[٢٨]. وترتفع العمالة في القطاع العام في دول المجموعة (٢) ايضا اذ تبلغ في عام ١٩٨٧، ٤٥% من اجمالي العمالة في الاردن، ٣٤% في مصر، و٣٣% في سوريا (الاسكوا، (أ) ١٩٩٧، جدول II.I).

وكبر حجم العمالة في القطاع العام يجعل الانتقال الى اقتصاد السوق له تكلفة مرتفعة في الدول العربية من حيث ارتفاع معدل البطالة، وهناك العديد من الدول العربية التي تطبق برامج الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واخرى تطبق برامج خاصة بها تتضمن ايضا خصخصة القطاع العام (الاسكوا، (أ) ١٩٩٧).

المراجع باللغة العربية

- الاسكوا (ب ١٩٩٧) الفقر في غرب اسيا، نيويورك، الامم المتحدة.
- الاسكوا (أ ١٩٩٧) مؤشرات مختارة في منطقة الاسكوا ، نيويورك، الامم المتحدة.
- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، ومنطقة الاقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٩٩-٢٠٠١)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٤و٢٠٠١) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

المراجع باللغة الانجليزية

Abdel- Khalek, Gouda & Kanma Korayem (Forthcoming) "Economic and Social Implications of Globalization for The Arab countries", a Paper presented in The International Conference on Arab Development Challenges of The New Millenium, Rabat- Morocco, June 26-28, 2000, organized by The Arab Planning Institute (API)- Kuwait, Publisher: Ashgate, England, forthcoming publication of The API.

Amsden , Alice (2000), Industrialization under New WTO Law, Paper Prepared for The High- level Round Table on Trade and Development: Directions for the Tweny- First Century, UNCTADX, Bangkok. February 12.

Boughzala, Mongi (1997) Impact on workers of reduced trade berriers :The case of tunisia and Morocco, International Lobour review, Vol 136 (3).

Burtlrss Gary (1995), International Trade and The Rise in Earnings Inequality, Journal of Economic Literature, Vol, 33, June.

Camdessus Michel (1998) Toward a New Financial Architecture for a Globalized World Address of The Managing Director of The International Monetary Fund at The Royal Institute of International Affairs, London, May 8.

[٢٨] ترتفع نسبة العمالة في القطاع العام الى اكثر من ذلك اذا ما قارناها باجمالي العمالة الوطنية، فنسبة العمالة في القطاع العام الى العمالة الوطنية تبلغ ٩١% في الكويت، اذ يبلغ الاجر ٢-٣ من اكثر من اجر السوق (الاسكوا (أ) ١٩٩٧).

Cardoso Fernando H. (1996) Social Conseque.
Nces of Globalization , Margindlization or Improvement, The Indian International Center, New Delhi.
Castle, Robert, D.P.Chundhri & Chris Nyland (1998)Integration of Market Economies and The Rights of Labour: International Regulation of Labour Standards in Ammon Levy-Livermore(ed) Handbook on The Globlization of The World Economy, Cheltenham, UK, Edward Elgar.
Currie, Janet and Ann Harrison (1997), Sharing The costs: Impact of Trade Roform on Capital and Labour in Morocco, Journal of Labor Economics. Vol 15 (1).
El- Erian , Mohamed and Shahpassand Sheybani (1997), Private Capital Flow in The Development of The Arab Countries, in Donald Heisel (ed) The Middle East in a Changing World, Caior Papers in Social Science, Vol. (20) (2).
Feenstar, Robert C,(1998) Integration of Trade and Disintegation of Production in The Global Economy, Journal of Economic Perspectives, 12 (4), Fall Economics Vol. 42.
Head, Keith (1997)" Lecture 2: Globalization- Definition, Evidence, Mechanisms", April 23. World Wide Web.
http://Pacific.commerce.ubc.ca/Keih/Lectures/mne2htm1.
Hirst Paul & Graham Thompson (1998) Globalization in Question:The International Economy and Possibilities of Governance, Cambridge:Polity Press, 3rd edition.
Hollist, W.Ladd&. F.Lamond Tullis (eds) (1987) pursuin food security, Strategies and Obstacles in Africa, Asia, Latin America and The Middle East, Boulder (US), Lynne Rienner Publishers Inc.
International Monetary Fund (IMF) (1997) World Economic Outlook, Washington, DC, May.
Jilberto, Alex E.F.& Andre Mommen (1998) Globalizations Versus Regionalization, in Alex E.F.Jilbrto& Andre Mommen (eds) Regionalzation and Globalization in The Modern World Economy, London: Routledge.
Kharioush, Hosni A & Bassam EI-Hammoury (2000) "Arab Investments Abroad (Determinants and Solutions)", Arab Economic Journal, Vol 19 (19), Spring.
Kim, Kwan (1997) Income Distribution and Poverty:An Interregional Comparison, World Development Vol 25 (11).
Korayem ,Karima (2000) Social Implications of Globlization on The Developing Countries" GlobaLIZATION AND The South:Economic and Social Implications, Center for Developing Countries Studies Faculty of Ecomics and Political Science, Cairo University, Cairo.

---------- (1998)" Causes of Poverty in the Arab Countries:An Economic Perspective, in Korayem, Karima & Maria Petmessidou (eds) Poverty and Social Exclusion in The Mediterranan Area, Comparative Research Prgramme on Poverty (CROP) Bergen, Norway.

Lall, Sanjaya (1995) Employment and Foreign investment :Policy options for developing countries, International Labour Review, Vol 134 (4-5).

Lubbers , R.F.M (1998) The Dynamic of Globaliztion, Tilburg University seminar, November 26.

Obstfeld, Maurice (1998) The Global Capital Market: Renefactor or Menace? Journal of Economic Perspectives 12 (4) Fall.

Ruppel, Fred & Earl Kellog (eds) 1991 National and Regional Self-Sufficiency Goals, Implications for Inetrnational Agriculture, Boulder (US) Lynne Rienner Publishers Inc.

Sachs, Jeffrey (1998) International Economice:Unlocking The Mysteries of Globalization, International Economics, Spring.

Safadi, Raed& Sam Laird (1996) The Uruguay Round Agreements: Impact on Developing Countries, World Development 24 (7).

Tanner, Carolyn& Alan Swinbank (1998) Agricultural Trade Liberalization:Regionalism Verus Multilateralism, in Ammon Levy-Livermore (ed) Handbook on The Globalization of The World Economy, Cheltenham UK: Edward Elgar.

Thomas Caroline & Peter Wilkin (eds) 1999 Globaliztion Human Security and The African Experience, Bouler (US)Lynne Rienner Publishers Inc.

Thomas, Caroline& Peter Wilkin (eds) 1997 Globalization The South, Houndmills:Macmillan Press Ltd.

World Bank 2000a, Entering The 21st Century:World Development Report 1999/2000 Oxford U.Press.

World Babk (2000b) Global Economic Prospects and The Developing Countres 2000.

Zarrouk Jamal & F.Zallio (2000) Integration Free Trade Agreements, Paper Presented to The Third Mediterranean Development Forum, Cairo March 5-8.

جدول رقم (١) السكان والقوة العاملة في الدول العربية١٩٩٨

	السكان		القوة العاملة		النسبة المئوية للقوة العاملة		
	العدد بالالف (١)	معدل النمو السنوي % (٢)	العدد بالالف (٣)	% من السكان (٤)	الزراعة (٥)	الصناعة (٦)	الخ (٧)
المجموعة (١)	٢٨٤٦٩	٢,٩[٥]	١٠٤٠٤	٣٦,٥	١٠,٣[٤]	١٢,٩[٤]	٣٦,٨
دول البترول	٢٧٧٦	٥,٦٩	١١٦٦	٤٢,٨	٢,٤	١٩,٢	٧٨,٤
أ. دول مجلس التعاون الخليجي	٧٣٤	٥,٤٤	٣١٩	٤٣,٥	١,٩	٧,٥	٩٠,٦
الامارات المتحدة	٢٢٧١	٢,٨١	١٢٥١	٥٥,١	١,٩	١٨,٩	٧٩,٢
قطر	٦٤٢	٣,٥٧	٢٧١	٤٢,٢	٠,٧	٢٩,٩	٦٩,٤
الكويت	١٩٧٥٨	٢,٦٠	٦٦٩٨	٣٣,٩	١١,٤	١٠,٣	٧٨,٣
البحرين	٢٢٨٨	١,٤٠	٦٧٧	٢٩,٦	٣٥,٦	١١,٥	٥٢,٩
المملكة العربية السعودية	٥٦٧٧٥	٢,٠[٥]	١٧٤٦٩	٣٠,٨	١٩,٩[٤]	٢١,٥[٤]	٥٨,٦
عمان	٥١٧١	٢,٥٢	١٧٠٦	٣٣,٠	٩,٢	١٩,٤	٧١,٤
ب. الدول الاخرى	٢١٧٩٥	٢,٣٠	٦٠١٥	٢٧,٦	١٢,٦	٢٢,٦	٦٥,٨
١. ليبيا	٢٩٨٠٩	١,٧٥	٩٧٤٨	٣٢,٧	٢٦,٣	٢١,١	٥٢,٦
٢. العراق	١٧٥٣٠٩	٢,٥[٥]	٦٤٧١٤	٣٦,٩	٣٧,٥[٤]	١٩,٠[٤]	٤٣,٥
٣. الجزائر	٣٤٠١	٣,٣٧	١٠٩٥	٣٢,٢	٥,٧	٣٥,١	٥٩,٢
المجموعة (٢)	٩٣٣٣	١,٢٨	٣٦٤٠	٣٩,٠	٢٩,٢	٢٥,٨	٤٥,٠
الدول العربية الاخرى	٤٧٦٣	٣,٥٤	١٣٩٦	٢٩,٣	١٠,٥	٨,٤	٨١,١
١. لبنان	٦٠٧٠٦	٢,١١	٢٤٥٢٥	٤٠,٤	٢٩,٥	٢١,٨	٤٨,٧
٢. تونس	٢٨٧٨٣	٢,٠٠	١٠٩٩٥	٣٨,٢	٣٧,٢	٢١,٢	٤١,٦
٣. الاردن	٦١٣	١,٨٨	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٤. مصر	١٥٥٩٧	٣,٢٩	٥٠٣٨	٣٢,٣	٢٦,٦	٢٦,٩	٤٦,٥
٥. المغرب	٢٤٣١	٢,٤٠	١١٢٨	٤٦,٤	٥٩,٢	٥,١	٣٥,٧
٦. جيبوتي	٣٢٦١١	٣,٠٠	١١٧٠٧	٣٥,٩	٥٩,٨	٩,٤	٣٠,٨
٧. سوريا	١٧٠٧١	٢,٥٧	٥١٩٠	٣٠,٤	٥١,٣	١٠,٢	٣٨,٥
٨. موريتانيا	٢٦٠٥٥٣	٢,٤١	٩٢٥٨٧	٣٥,٩	٣٥,٦	٢٠,٠	٤٤,٤
٩. السودان							
١٠. اليمن							
الاجمالي [٣]							

ملاحظات: في الجدول ١-٣، الدول مرتبة تنازليا حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

(١) تقديرات اولية.

(٢) حسبت من الاعمدة رقم ١و٤.

(٣) لاتشمل فلسطين والصومال بسبب عدم توفر البيانات لاغلب المؤشرات.

(٤) الوسط المرجح بأستخدام القوة العاملة في الدول المختلفة كأوزان.

(٥) الوسط المرجح بأستخدام سكان كل دولة كأوزان.

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ١٩٩٩، جدول الملحق ٢/٧و ٢/١١.

جدول رقم (٢)الانتاج والاستثمار في الدول العربية ١٩٩٨

	الدخل المحلي الاجمالي (بادولار)		الهيكل الانتاجي [١] (% من الناتج المحلي الاجمالي)				معدل الاستثمار (% من الناتج المحلي الاجمالي)
	متوسط نصيب الفرد [٢]	(بالمليون)	الزراعة [٣]	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية	القطاعات السلعية [٤]	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
مجموعة (١)، دول البترول	٨١٦١	٢٣٢٣٣٤	٤,٩ [٦]	١٠,١ [٦]	٢٧,٢ [٦]	٥١,٤ [٦]	
دول مجلس التعاون الخليجي	١٦٨٧٨	٤٦٨٥٢	٣,٤	١١,٨	٢٢,٠	٤٩,٢	٣٠,١
الامارات المتحدة	١٤٢٥١	١٠٤٦٠	٠,٨	٩,٠	٣٦,٨	٥٥,٥	٢٤,٥
قطر	١٣٦٦٤	٣١,٣٢	٠,٥	١١,٩	٣٠,٩	٤٦,٥	١٤,٣
الكويت	٨٦٤٨	٥٥٥٢	٠,٩	١٢,٤	١٣,٥	٣٣,٣	١٧,٦
البحرين	٦٣٦٢	١٢٥٧٠٤	٧,٠	٩,٧	٢٧,٨	٥٤,٦	٢١,٠
المملكة العربية السعودية	٥٥٦٦	١٢٧٣٤	٢,٩	٤,٧	٣١,١	٤٣,٥	٢٤,٠
عمان	٢٨٢٥	١٦٠٣٧٩	٢١,٩ [٦]	٩,٠ [٦]	١١,٨ [٦]	٤٩,٢ [٦]	
الدول الاخرى	٦٨٨٤	٣٥٩٩	٧,٦	١٠,٧	١٦,٢	٤٤,٤	١٨,٦
سوريا	٣٦٤٩	٧٩٥٣٠	٣٣,٣	٧,٨	٣,٢	٤٨,٢	١٧,٢
العراق	١٥١٨	٤٥٢٥	١١,١	٩,٧	٢٣,٠	٥٤,٦	٢٧,٢
الجزائر							
مجموعة (٢) الدول العربية	١١٤٢	٢٠٠١٥١	١٧,٧ [٦]	١٥,١ [٦]	٥,٠ [٦]	٤٥,٨ [٦]	
تونس	٤٧٥٤	١٦١٦٨	٧,٨	٩,١	٠,٠	٢٧,٠	٢٩,١
المغرب	٢٠٥٣	١٩١٦٥	١٢,٤	١٨,٢	٣,٦	٤٠,٩	٢٧,٨
الاردن	١٥٢٤	٧٢٥٨	٢,٥	١١,٦	٣,٣	٢٤,١	٢٥,٠
مصر	١٤٤١	٨٧٤٦٥	١٦,٤	١٧,٤	٦,٠	٤٦,٦	٢٢,٢
السودان	١٢٩٧	٣٧٣٤١	١٧,٣	١٧,٣	٢,٠	٤٩,٤	٢١,٩
اليمن	١٢٢٨	٧٥٣	٢,٣	٣,٦	٠,٠	١٩,٢	١٨,٦
موريتانيا	١٠٢٩	١٦٠٤٩	٢٩,٢	٨,٥	١٢,٩	٥٥,٢	٢٠,٤
جزر القمر	٣٨٠	٩٢٣	٢٢,٥	٩,٥	١٠,٧	٤٨,٨	١٥,٣
جيبوتي	٣١٥	١٠٢٨٦	٤٨,٦	٨,٠	٠,٠٧	٦٣,٧	١٥,٤
الصومال	٢٧٨	٤٧٣٩	١٦,٧	١٢,٢	١٨,٩	٥٤,٥	٣٦,٣
الفلسطيني [٥]	٢١٩٦	٥٩٢٨٦٤	١٣,٦	١١,٥	١٥,٦	٤٦,٠	٢٢,١

ملاحظات ومصادر:

(١) حسبت من الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، جدول ملحق ٣/٢.

(٢) حسبت من جداول ملحق ٥/٢ و ٧/٢ من المصدر السابق.

(٣) يشمل صيد الاسماك والغابات.

(٤) تتكون من الزراعة، الصناعات التحويلية، الصناعات الاستخراجية، وقطاع الكهرباء والغاز والماء.

(٥) لاتشكل فلسطين والسودان لعدم توفر البيانات.

(٦) الوسط المرجح بأستخدام الناتج المحلي الاجمالي للدول كأوزان للترجيح.

جدول رقم (٣)التجارة البينية وموازين العمليات الجارية فيما بين الدول العربية ١٩٩٨

	نسبة صادرات البترول الى الاجمالي (%)	نسبة الصادرات البينية الى الاجمالي (%)	نسبة الواردات البينية الى الاجمالي (%)	الميزان التجاري (% الناتج المحلي)	ميزان العمليات الجارية (% من الناتج المحلي)	صافي الواردات ... المنتجات الزراعية (... الاجمالي (مليون دولار)	نص... الف... (دولا...
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
المجموعة (١)، دول البترول							
أ .دول مجلس التعاون الخليجي							
١.الامارات المتحدة	٣٣,٨	٥,٦	٥,٢	٦,٨	٣,٨	١٤٠٣	[illegible]
٢.قطر	٦٢,٠	٧,٩	٩,٠	٣,٤	١٩,٩-	٢٧٣	[illegible]
٣.الكويت	٨٧,٣	٤,١	١٣,١	٧,٥	١٠,٣	١٢١٦	[illegible]
٤.البحرين	٥٠,٨	٣٤,٨	١٣,٤	١,٢	١٧,٦-	٢٩٤	[illegible]
٥.المملكة العربية السعودية	٨٠,٦	١٥,٤	٦,٢	٩,٤	١٠,٠-	٤٤٦٤	[illegible]
٦.عمان	٦٩,٩	٢٠,١	٢٤,٦	٢,٢-	٢٠,٨-	٤٨٦	[illegible]
ب. الدول الاخرى							
١.ليبيا	٦٥,٩	٧,٣	٦,٦	١,٢	٠,٨-	١٢٣٢	[illegible]
٢.العراق	...	٣,٢	٧٥,٥	...	...	١,٣٨	[illegible]
٣.الجزائر	٦٥,٦	٢,٧	٤,٨	٢,٢	٢,٦-	٢٦٦٧	[illegible]
المجموعة (٢) الدول العربية الاخرى							
١.لبنان	...	٤٧,٦	٨,٦	٣٦,٢-	٣٣,٩-	١٠٢٥	[illegible]
٢.تونس	٤,٢	٥,٨	٦,٩	١٠,٧-	٣,٤-	٢٦٦	[illegible]
٣.الاردن	...	٤٤,٧	١٩,٤	٢١,٨-	٠,٠	٦٤٠	[illegible]
٤.مصر	٢٨,٦	١٤,٥	٣,٨	١٢,٣-	٢,٩-	٢٩٩٦	[illegible]
٥.المغرب	...	٦,٦	٩,٧	٨,٧-	٠,٧-	٥٩٩	[illegible]
٦.جيبوتي	...	...	...	...	...	٧٣	[illegible]
٧.سوريا	٤٩,١	٢٧,٩	٧,٩	١,١-	٠,٤	٣,٥-	[illegible]
٨.موريتانيا	...	٨,١	٥,٩	٣,١	٣,٣	١٠٢	[illegible]
٩.السودان	...	٤١,١	٢٧,٥	١١,١-	٩,٣-	٢١٩-	[illegible]
١٠.اليمن	٩٤,٤	١١,١	٢٩,٥	١٤,٠-	٥,١-	١٠٨٨	[illegible]
الاجمالي (٣)	٦٠,٩	١٠,٩	٨,٥	١,٢-	٥,١-	١٩٣١٦	[illegible]

ملاحظات ومصادر:

العمود (١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، جداول ملحق ٥/٥و ١/٩.

الاعمدة (٢) و (٣) و (٤) الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، جداول ملحق ١/٨و ٢/٨.

العمود (٥) الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، جداول ملحق ٣/٢ و١/٩.

العمود (٦) الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، ١٩٩٩، جداول ملحق ٣/٨